جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 39 / آذار 2024

التوابع في كتابي(القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية) للدكتور عبد العال سالم مكرم، و(نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري

Subsidiaries in my book (The Noble Qur'an and its Impact on Grammatical Studies) by Dr. Abdel-Al Salem Makram ،and (The Theory of Qur'anic Grammar) by Dr. Ahmed Makki Al-Ansari

علي كاظم بجاي
Ali Kadhim Bagay

أ. د عباس علي إسماعيل
Prof. Dr. Abbas Ali Ismail

جامعة كربلاء/ كليّة التربية للعلوم الإنسانية
University Of Karbala / College of Education for Humanities

الكلمات المفتاحية: التوابع، القرآن، النحوية، مكرم، الأنصاري.

Keywords: Disciples, Quran, Grammar, Makram, Ansari .

الملخص:

يسعى البحث إلى دراسة مسائل نحويّة، تخصّ التوابع في كتابي (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية) للدكتور عبد العال سالم مكرم، و(نظرية النحو القرآني) للدكتور أحمد مكي الأنصاري التي نشأت على أساس القرآن الكريم بحسب رسم المصحف، وقد وقف منها جمهور النحويين مواقف عديدة؛ إذ وصفوها بالقلّة أو الضعف، أو حملوها على الضرورة، أو لجأوا إلى تأويلها؛ لتستقيم مع قواعدهم التي اتفقوا عليها، ويمكن لنا دراسة هذه المسائل على النحو الآتي:

Abstract:

The research seeks to study grammatical issues related to the dependencies in my book (The Holy Qur'an and its Impact on Grammatical Studies) by Dr. Abdel-Aal Salem Makram, and (The Theory of Qur'anic Grammar) by Dr. Ahmed Makki Al-Ansari, which arose on the basis of the Holy Qur'an according to the drawing of the Qur'an, and the grammarians' audience stood from it. several positions; If they described it as a lack or weakness, or carried it on necessity, or resorted to its interpretation; In order to be consistent with their rules that they agreed upon, we can study these issues as follows.

التوابع في العربية على خمسة أنواع، هي: النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق، البدل[1]. وما يهمني من التوابع دراسة المسائل الآتية:

أولاً– إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس:

ذهب جمهور النحويين إلى أنّه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، فلا يقال: (غلامُ ضاحكٍ) ولا (قائمُ رجلِ)، وما ورد مما ظاهره من إضافة الموصوف إلى صفته مؤوّل على تقدير مضاف إليه محذوف، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله: (حَبُ الحَصيدِ) و (دارُ الآخرةِ) و (جانبُ الغربي) فهو على تقدير حَبُ الزَّرعِ الحصيدِ، ودارُ الحياةِ الآخرةِ، وجانبُ المكانِ الغربي، فالراجح أنّ إضافة الموصوف إلى صفته لا تجوز إلّا بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيتُ غلامَ الضاحكِ)، وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى رأيتُ غلامَ الرّجلِ الضاحكِ، فالضاحك غير الغلام[2].

والسبب في منع الجمهور إضافة الصفة إلى موصوفها، هو أنّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرَّف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف فإنّ إضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة الاسم إلى الاسم نفسه[3].

ويدخل في باب إضافة الصفة إلى موصوفها قولهم: جَردُ قطيفةٍ، وسَحْقُ عمامةٍ. فإن ورد مثل ذلك، فتأويله عند جمهور النحويين ((أن يقدر موصوف، ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجر جنسها بـ (مِن)؛ لأنّ الإضافة فيهما بمعنى (مِن)؛ لأنّ المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به؛ إذ الموصوف محذوف، أي: شيء جرد من جنسِ القطيفةِ، وشيء سَحْق من جنس العمامة، فـ (شيء) موصوف و(جرد)أو(سحق) صفته، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنىً، وصرح بـ (مِن) معها لبيان معنى الإضافة))[4].

وهذه المسألة لم يتعرض لها الدكتور الأنصاري، وتعرض لها الدكتور عبد العال سالم مكرم بقوله: إنّه لا داعي لهذا التعسف في التأويل بهذا الأسلوب الممزق المعقد، والواجب اتباع أسلوب القرآن الكريم في هذا[5]، وأيّد ما ذهب إليه الكوفيون الذين أجازوا الإضافة إذا اختلف اللفظان من غير تأويل[6] محتجين بقوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)) [الواقعة: 95] و ((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ)) [يوسف: 109] و((وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)) [القصص: 44].

ومع أنّ عنوان المسألة التي وضعها الدكتور عبد العال سالم مكرم هي إضافة الصفة إلى موصوفها، فإنّه لم يمثل لها بأمثلة قرآنية، وإنّما اكتفى بالتمثيل لها بأمثلة من كلام العرب. واقتصرت أمثلته القرآنية التي نقلها عن الكوفيين على مثالين يدخلان في باب إضافة الموصوف إلى صفته، وهما المثالان الثاني والثالث، وأمّا المثال الأول فيدخل في باب إضافة المترادفين، وهو قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ)) [الواقعة: 95]، الحق واليقين بمعنى واحد، والإضافة فيه للمبالغة[7].

ويمكن التمثيل لإضافة الصفة إلى موصوفها بقوله تعالى: ((يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ)) [غافر: 19]؛ فأضيفت الصفة (خائنة) إلى موصوفها (الأعين)، والتقدير قبل الإضافة: يعلمُ الأعينَ الخائنةَ[8].

فمن أجاز من الكوفيين إضافة الصفة إلى موصوفها قال: ((إنّ الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في (جردِ قطيفةٍ)، أو بحذف اللام، كـ (مسجد الجامع)؛ إذ أصلها (قطيفة جردٌ) و(المسجد الجامع)، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم؛ إذ تلك لا تخصّص ولا تعرِّف، بخلاف هذه، فإنّ الأول ها هنا هو الثاني من حيث المعنى؛ لأنّها موصوفٌ وصفته، فتخصُّص الثاني وتعرُّفه، يُخصِّصُ الأول ويعرِّفه))[9].

ومن عارض إضافة الصفة إلى موصوفها جعل إضافتها ((تخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة، وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعاً؛ ولأنّه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه... و (سحق عمامة) هذه صفة في الأصل حُذِفَ موصوفها فصارت موضوعة للذات، ثمَّ رأوها مبهمة كإبهام (خاتم حديد) وشبهِهِ فأضافوها إلى ما بيَّنها، فصارت في الصورة كأنّها مضافة إلى موصوفها))[10].

نستنتج مما تقدّم أنّ إضافة الشيء إلى نفسه ظاهرة قد وردت في مواضع عديدة من القرآن الكريم وكلام العرب، ولا معنى لإنكارها ورفضها من جمهور النحويين، ولهذا السبب أيّد بعض الدارسين المحدثين إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، ومن هؤلاء الدكتور جميل أحمد ظفر الذي ذكر بعض الشواهد القرآنية التي تخصّ هذه المسألة[11].

ثانياً- عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس:

اتفق أغلب البيانيين والنحويين على امتناع عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية أو العكس[12].

وقد وضّح ابن هشام(ت761هـ) توجهات جملة من العلماء في هذه المسألة بقوله: ((منع البيانيون، وابن مالك في كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفّار تلميذ ابن عصفور وجماعةٌ))[13]، مستدلين بقوله تعالى[14]: ((وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)) [البقرة: 25].

وتعقيباً على إجازة الصفّار لهذا النوع من العطف قال البهاء السبكي(ت773هـ): ((أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزوه ولا خلاف بين الفريقين لأنّه عند مجوزه يجوز لغةً ولا يجوز بلاغةً))[15].

وقد أجاز أبو حيان(ت745هـ) عطف الجمل بعضها على بعض؛ إذ ذكر: ((أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية، وهذه المسألة فيها اختلاف، فذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني، والصحيح أنّ ذلك ليس بشرط، وهو مذهب سيبويه))[16].

والمنع في هذه المسألة نُسِبَ إلى سيبويه؛ إذ قال: ((واعلم أنّه لا يجوز: مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنّك لا تُثني إلا على من أثبتّه وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وإنّما الصفة علَمٌ فيمن قد علمتَه))[17]، والمجوّز لهذه المسألة قد فسّر قول سيبويه تفسيراً يخدم توجهه، مثل: الصفار الذي يرى أنّ قول سيبويه إنّما هو في منع صحة العبارة من جهة الوصف لا من جهة العطف، فإنّ الصفة تكون لمَن علم لا لمَن جهل فاستفهم عنه، ففساد العبارة ليس من عطف الخبر على الإنشاء فإنّك إن أزلت الوصف هنا صحت العبارة مع بقاء العطف[18].

وقد ردّ ابن هشام على قول الصفّار بقوله: ((لا حجة فيما ذكر الصفّار؛ إذ قد يكون للشيء معنيان، ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنّه الذي اقتضاه المقام))[19].

ويتضح من ذلك أنّ أصحاب هذا الفن متفقون على منعه، وظاهر كلام النحويين الجواز، وينقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر[20].

ومن ورود عطف الجملة الإنشائية على الخبريّة في القرآن الكريم، قوله تعالى: (﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾) [آل عمران:173]، فالجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى (نِعْمَ الوكيلُ) جاءت معطوفة على الجملة الخبريّة، وهي قوله تعالى(حَسْبُنَا اللهُ).

وجاء عطف الجملة الإنشائية على الخبريّة أيضاً في قوله تعالى: (﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾) [الصف: 13]، فعطفت الجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى (وبَشِّرِ المؤمنينَ) على الجملة الخبريّة وهي قوله تعالى (وأخرى تحبونها...)، ويدخل في هذا الباب قوله تعالى: (﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾).[الأنفال:50]، فجيء بالجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى (ذوقوا عذاب الحريق) معطوفة على الجملة الخبريّة، وهي قوله تعالى (يضربون وجوههم).

وكما جاءت الجملة الإنشائية معطوفة على الجملة الخبريّة في القرآن الكريم جاء أيضاً عطف الجملة الخبريّة على الإنشائية في قوله تعالى: (﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾).[التوبة: 73].

ففي الآية الكريمة عطفت الجملة الخبريّة، وهي قوله تعالى (ومأواهم جهنم) على الجملة الإنشائية، وهي قوله تعالى (جاهد الكفار).

وذكر الصبّان(ت1206هـ) في حاشيته أنّ أهل البلاغة قد قيّدوا منع عطف الجملة الخبرية على الإنشائية أو العكس بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأمّا الجمل التي لها محل فيجوز فيها اتّفاقاً، نحو قولك: زيدٌ أبوه رجلٌ كريم وما أبخلَهُ، فعطفت جملة التعجب الإنشائية (ما أبخلَهُ) على جملة (أبوه رجلٌ كريمٌ) الخبرية الواقعة خبراً للمبتدأ قبلها، وكلا الجملتين لها محل إعرابي؛ فالخبرية موضعها الرفع؛ لأنّها خبر، والإنشائية موضعها الرفع لعطفها على سابقها[21].

وقد اقتفى عبد السلام محمد هارون أثر الذين جوزوا عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس بشرط أن يكون للجملة المعطوف عليها محلّ من الإعراب، معللاً ذلك بقوله: ((لأنّ جميع ما ذكره المجيزون إجازة مطلقة من شواهد وأمثلة – مقولٌ فيه متأوّل له – وأقلّ تأوّل فيه أن يقال: إنّ الواو فيه للاستئناف، أو الفاء فيه مصدّرة في جواب شرط مقدّر، ولنا أيضاً أن نعدّ تلك الواوات حروف عطف، تعطف الجمل بعدها على مقدّرات مماثلة لها حذفتها من الكلام بغية الإيجاز))[22].

ومن هذا يتضح أنّ منع البيانيّين وعدد من النحويّين عطف الخبر على الإنشاء أو العكس، أمر لا مسوّغ له، وفي وروده في القرآن الكريم الذي كانت بلاغته أحد وجوه إعجازه، ردّ حاسم على البيانيّين الذين أجازوه لغة ومنعوه بلاغة[23].

وقد استغرب السيالكوتي (ت:1067هـ) من رأي البلاغيين في هذه المسألة؛ فذكر أنّه لا يدري لماذا لم يأخذ البلاغيّون بجواز عطف الإنشاء على الخبر والعكس وإن وجدوا شيئًا من ذلك أوّلوه وقدّروا عطف خبر على خبر أو إنشاء على إنشاء[24].

وعلى الرغم من اختلاف النحويين في عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع ذلك، إلا أنّ الدكتور عبد العال سالم مكرم أجاز ذلك[25]، مستدلاً بقوله تعالى: ((وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)) [البقرة: 25]، وقوله تعالى: ((وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)) [الصف: 13]، فلا حجة لمن منع ذلك؛ لأنّ النص القرآني أوثق نص في الوجود يمكن أن نستدل به على ورود عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس' ونرى الدكتور عبد العال تفرد بذكر هذه المسألة دون الدكتور الأنصاري.

ثالثاً– العطف بالرفع على موضع اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر:

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون لا يجوّزون العطف بالرفع على محل اسم إنّ قبل تمام الخبر، ودليلهم ((أنّك إذا قلت: (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال))[26].

وقال سيبويه(ت180هـ): ((واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان))[27].

وقد علّق الأستاذ إبراهيم مصطفى على كلام سيبويه؛ فذكر أنّ سيبويه بقوله هذا قد أخطأ، وخطّأ صواباً، فإنّه قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب، فكيف يتعامل مع الآية الكريمة في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)) [المائدة: 69]، فلا مجال إلى الرفض ولا سبيل إلى التخطئة[28].

ومن المؤيدين إلى ما ذهب إليه الجمهور ابن هشام بقوله: ((ويعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده، ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أنّ أو إنّ أو لكنّ))[29]، نحو قوله تعالى: (﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾) [التوبة: 3].

أمّا الرفع في كلمة (الصابئون) فقد وجّهَهُ سيبويه ونحويو البصرة على التقديم والتأخير؛ فافترضوا أنّ القرآن ابتدأ بكلمة (الصابئون) بعد ما مضى الخبر؛ إذ التقدير عندهم: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى مَن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون كذلك[30].

وجاء في معاني القرآن للفرّاء(ت207هـ) ما نصّه ((فإنّ رفع (الصابئين) على أنّه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه – أي إنّ الذين اسم مبني غير معرب فلا يتغيّر آخره – فلمّا كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع(الصابئين)، ولا أستحبُ أن أقول: إنّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان لتبيّن الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ))[31].

فالكوفيون على الرغم من جوازهم هذه المسألة، فإنّهم اختلفوا في آرائهم؛ ((فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على الإطلاق، سواء تبيّن فيه عمل (إنّ) أو لم يتبين، نحو: إنّ زَيدَاً وَعَمرٌو قَائِمَانِ، وإنّكَ وَبَكرٌ منطلقان، وذهب الفرّاء(ت 207هـ)إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا في ما لم يتبين فيه عمل إنّ، واستدلوا بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)) [المائدة: 69]، فعطف (الصابئين) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر))[32]، وهو قوله: ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)) [المائدة: 69].

وهذا ما تبناه الدكتور عبد العال سالم مكرم مستنداً إلى رأي الكوفيين المتمثل بإجازة الكسائي والفرّاء العطف بالرفع على موضع اسم إنّ قبل استكمال الخبر على أساس أنّ اسم إنّ كان مبتدأ قبل أن تدخل عليه إنّ، وقد استدل على صحة دعواهم بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) [المائدة: 69]؛ فعطف الاسم المرفوع (الصابئون) على موضع اسم إنّ وهو (الذين) قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)[33]، ونظير هذا التركيب قول الشاعر ضابئ بن حارث البُرجُمي[34]:

فَمَن يَكُ أمسَى فِي المَدِينَةِ رَحلَهُ فَإنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَرِيبُ

فعطف قيّار المرفوع على موضع اسم إنّ وهو: ياء المتكلم قبل ذكر الخبر وهو(غريب).

وغني عن البيان أنّ رفع كلمة(قيّار) أدّى وظيفة معنويّة، لا يمكن أن تؤديها حالة النصب، فالشاعر اتخذ من تصوير غُربه فرسه وسيلة لتصوير شدة غربته، فبيّن أنّ حصانه – وهو حيوان – قد استوحش في هذا البلد، فما

بالك بي، فلو نصب كلمة الذي يعطيه في هذا المقام، ثمّ إنّ التحول من حالة النصب إلى حالة الرفع أدّى وظيفة أخرى، هي تنبيه السامع إلى عظم معاناته وغربته، ولو نطقت كلمة (قيّار) بالنصب، فقد تمرّ على السامع من غير أن يشعر بمقصد المتكلم[35].

فجواز الكسائي(ت189هـ) العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر، قائم على أساس أنّ اسم إنّ كان مبتدأ قبل دخول (إنّ) عليه، وتبعه على ذلك الفرّاء باشتراطه خفاء الإعراب في اسم إنّ، كما في الآية الشريفة [36]، وقول الشاعر[37]:

وإلاَّ فَاعلَمُوا أَنَّا وَأَنتُم بُغَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ

وذكر الأخفش الأوسط (ت 215هـ)في تعليقه على الآية الكريمة المذكورة أنّ الله سبحانه وتعالى قد استعمل لفظة(الصابئين) في موضع آخر من القرآن بالنصب، فقال: ((وَالصَّابِئِينَ)) [البقرة: 62] بالعطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر والنصب هو القياس، فأمّا (الصابئون) بالرفع، ((فرفعها على وجهين: كأنّ قوله: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا)) [المائدة: 69] في موضع رفع في المعنى؛ لأنّه كلام مبتدأ؛ لأنّ قوله: (إنّ زيداً منطلقٌ) من غير أن يكون فيه (إنّ) في المعنى سواءٌ، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى، كما قلت: (إنّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو)؛ ولكنّه إذا جُعِلَ بعد الخبر فهو أحسن وأكثر، وقال بعضهم: لمّا كان قبله فعل شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله؛ وهو((الَّذِينَ هَادُوا)) [المائدة: 69] أجراه عليه فرفعه به وإن كان ليس عليه في المعنى؛ ذلك أنّه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعنى))[38]، وهذه الآراء التفسيرية التي تعدّ جذور التفسير اعتمد عليها جُلّ المفسرين والمعربين في توجيههم لفظة: (الصابئون)؛ فالطوسي (ت 460هـ) أورد في تبيانه أقوالاً ثلاثة مختلفة في توجيهها، واكتفى بعرضها دون أن يتبنى رأياً منها[39]:

الرأي الأول: ما ذهب إليه سيبويه ونحويو البصرة، وهو القول بالتقديم والتأخير.

الرأي الثاني: ما ذهب إليه الكسائي، وهو العطف على الضمير في (هادوا) وكأنّه قال: هادوا هم والصابئون، إلا أنّ الرماني غلّطه من وجهين:

أحدها: هذا العطف يستوجب مشاركة الصابئة لليهود في اليهودية، وهم لا يتشاركون فيها، وهذا فيه إخلال بالمعنى. **والآخر:** أنّه عطف على الضمير المتصل من غير تأكيد بالمنفصل، يؤدي ذلك إلى ضعف في التركيب.

الرأي الثالث: للفرّاء وهو جواز العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر.

واقتفى الزمخشري(ت538هـ) أثر سيبويه والبصريين، وأيدهم في منع عطف (الصابئون) على محل اسم إنّ، فقال: ((لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: (إنّ زيداً وعمرو منطلقان. فإن قلت لم لا يصحّ والنية به

التأخير، فكأنّك قلت: إن زَيداً مُنطَلِقٌ وَعَمرُو؟ قلت: لأنّي إذا رفعته عطفاً على محل إنّ واسمها، والعامل في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأنّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إنّ) في عملها؛ فلو رفعت(الصابئون) المنويّ به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بأنّ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين))[40].

والمتتبع لابن عطية (ت 546هـ) يجده مستعرضاً الآراء الثلاثة التي ذكرها الطوسي، وزاد عليها رأياً رابعاً، فقال: ((قيل: إنّ بمعنى (نَعَم)، وما بعدها مرفوع بالابتداء))[41]، وعُدّ هذا من غرائب التفسير[42].

يتضح مما تقدم أنّ القول بجواز نصب المعطوف على اسم إنّ، بناءً على إعمال هذا الحرف، وجواز ارتفاعه أيضاً؛ لأنّه مبتدأ محدثاً عنه ومخبراً عنه، وأمّا رأي البصريين فمردود في مثل هذه التراكيب؛ إذ إنّ تكلفهم التقديم والتأخير وجعل (الصابئون) في نهاية الآية يؤدي إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وجواز ذلك لا يكون إلا في الشعر، وأما قولهم إنّ الواو للاستئناف وليس للعطف كأنّ هناك الحاقاً للمعنى في الآية الكريمة، ويتبع ذلك ضعف في التركيب، وإخلال بالمعنى، وإرباك للمخاطب؛ إذ إنّ الكلام لا يكون دفعة واحدة وعلى نسق واحد؛ لأنّ ما يترتب على ذلك العطف هو الجامع بين المعطوف عليه وهو (الذين آمنوا) والمعطوف (والذين هادوا والصابئون والنصارى)، وهو الإيمان بالله واليوم الآخر (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً)، والمؤدى في الخبر الواحد هو (لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[43].

وأمّا القول بحذف خبر الحرف، وإنّ الخبر المذكور للمبتدأ، والتقدير: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون من آمن، فهذا القول مرفوض؛ لأنّ النسق القرآني في العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر أوجَه من القول بالحذف؛ فاسم إنّ وما عطف عليه يكون خبره واحداً، وهو (لا خوف عليهم)، ولا يحتاج إلى مشقة التأويل، والتقدير، والتعسف بحمل النص ما لا يحتمل والاكتفاء بظاهر الآية الكريمة من دون تغييب لفائدة العطف في النص، ولا سيّما أنّ جمع (وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)، ووحّدهم مع المؤمنين عن طريق العطف في الفعل (آمن)، فلفظة (مَن) وإن كانت واحدة، فمعناها يكون للواحد والجمع والأنثى والذكر، والرفع على المنوال في جمعهم على صفة واحدة [44].

يتضح في هذه المسألة أنّ رأي الكوفيين هو الأرجح وهو الأقرب إلى الواقع اللغوي العربي، وهو عطف الصابئين على موضع إنّ قبل استكمال الخبر، وهو قوله: (مَن آمَنَ باللهِ واليُومِ الآخِرِ)، وما جاء عن بعض العرب يؤيد هذا الرأي، ويعضده فيما رواه الثقات بقولهم: (إنّكَ وزيدٌ ذاهبانِ)، واستشهد بذلك سيبويه في كتابه[45]، وورود ذلك في كتاب الله ولغة العرب دليل يقوي هذا الرأي ويؤيده.

وممّا يسند رأي الكوفيين قراءة من قرأ (ملائكتُهُ) بالرفع في قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)) [الأحزاب: 56] عطفاً على محل إنّ واسمها قبل استكمال الخبر، وهذا ظاهر على مذهب الكوفيين، والبصريون حملوه على حذف خبر إنّ لدلالة يصلون[46].

وكان الدكتور مهدي المخزومي من المؤيدين لرأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لكثرة الاعتراضات على تأويل البصريين وعدم القناعة بها، ثمّ إنّها غير قادرة على الصمود أمام النصوص الفصيحة في القرآن الكريم ولغة العرب التي تؤيد جواز العطف بالرفع على محل اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر، من دون الهروب إلى التأويل والتقدير[47].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ هناك معنىً حام حوله النحويون ولم يذكروه صراحة وهو أنّ المعطوف على اسم إنّ قبل دخولها معطوف على غير إرادة التوكيد، أي إنّ المعطوف عليه مؤكد بخلاف المعطوف، فكلمة (الصابئون) اختلف حكمها عن أخواتها؛ لأنّ هذه الفرقة أبعد ضلالاً من الآخرين؛ فجاءت أقل توكيداً من أخواتها، وما يعضد ذلك مجيء كلمة (رسوله) في قوله تعالى: ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة: 3] بالرفع معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب؛ لأنّ براءة الرسول تابعة لبراءة الرب وليستا بمنزلة واحدة، فهي أقل توكيداً منها؛ إذ إنّ براءة الله هي الأصل، وبراءة الرسول الأكرم – صلى الله عليه وآله – براءة تبعية [48]، إذن هناك فرق في المعنى بين الرفع والنصب، فالعطف بالنصب على تقدير إرادة(إنّ)، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إنّ).

وقد أيّد الدكتور أحمد مكي الأنصاري رأي الكوفيين في هذه المسألة باقتراحه تعديل القاعدة النحوية التي تقول: ((لا يجوز العطف بالرفع على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، أمّا بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع))[49] إلى ما يأتي: ((يجوز العطف بالرفع على موضع (إنّ) بعد استكمال الخبر بالإجماع، وقبله على القول الراجح))[50]، مستنداً إلى مصادر السماع الصحيح المتمثلة بالقرآن الكريم، فضلاً على الشواهد من كلام العرب، وذكر الأنصاري أنّ هذا ((النص القرآني المحكم يكفي وحده لإجراء هذا التعديل المقترح، ولا يحتاج إلى مزيد من التأكيد؛ لأنّه أوثق نص في الوجود))[51]، ومما يوثق القاعدة المقترحة، إجماع القرّاء السبعة على قراءة كلمة (الصابئون) بالرفع؛ إذ وردت كلمة (الصابئون) مرفوعة في سياق الآية قبل استكمال الخبر[52].

رابعاً– عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار:

اتفق جمهور النحويين على امتناع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر؛ إذ لا يجوز ذلك عندهم إلا بإعادة الجار مع المعطوف؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح لأحدهما إلا ما صح في الآخر[53]، وذكر أبو حيان في البحر المحيط بأنّ((العطف على المضمر المجرور فيه مذاهب، أحدها: أنّه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنّه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين))[54].

وأشار السيوطي(ت911هـ) إلى أنّ الضمير المتصل إذا كان مجروراً فلا يجوز العطف عليه عند أغلب النحويين إلا بإعادة الجار[55]، كما في قوله تعالى: ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)) [المؤمنون: 22]، وفي قوله

تعالى: ((ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)) [فصلت: 11].

وتتلخص حجة القائلين بوجوب إعادة حرف الجر مع المعطوف بأمرين[56] **أحدهما:** أنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين، ويعاقبه في الإضافة، فلا يمكن العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، **وثانيهما:** صلاحية المعطوف والمعطوف عليه حلول كلّ واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

ولضعف هاتين الحجتين ردّ عليهما ابن مالك بقوله: ((وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأنّ التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنّه لو منع من العطف عليه لمنع من توحيده والإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما، قد تبين ضعف الحجة الأولى، وأمّا الثانية فيدل على ضعفها أنّه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة الضعف لم يجز: ربّ رجلٍ وأخيه، ولا: أيّ فتىً هيجاء أنت وجارها، ولا: كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم، ولا: الواهب المائةِ الهجان وعبدِها، وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررتُ بك وزيدٍ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز))[57].

وعلى الرغم من منع جمهور النحويين عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار معه، فإنّ ذلك ورد في القرآن الكريم في قراءة محكمة، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات(ت156هـ) قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء: 1] بجر(الأرحامِ) عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار[58]، كما أنّها قراءة جماعة من كبار الصحابة والسلف الصالح من أمثال ابن عباس والحسن البصري، والنخعي وقتادة والأعمش[59]، وإلى ذلك أشار أبو حيان بقوله إنّها: ((قراءة متواترة عن رسول الله – صلى الله عليه [وآله]– قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله– صلى الله عليه [وآله]– بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبيّ بن كعب))[60].

وقد أجاز ابن مالك عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار على وجه القلة بقوله: ((ويعطف على ضمير الجر بإعادة الجار كثيراً... وبغير إعادته قليلاً))[61]، ويتضح من ذلك بأنّ إعادة الجار مع المعطوف مختارة لا واجبة[62].

وممّا يؤيد جواز ذلك عند ابن مالك قوله تعالى: ((وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) [البقرة: 217]؛ إذ المسجد قد جُرّ بالعطف على الضمير الهاء، وليس بالعطف على كلمة سبيل؛ لاستلزام ذلك العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأنّ المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة نفسها، وأنّ عطف المسجد على

سبيل كان من تمام الصلة للصد، وكفر معطوف عليه، فيلزم من العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهذا ممتنع وغير جائز بالإجماع[63].

وهذا ما قام باختياره الدكتور عبد العال سالم مكرم؛ إذ جعل (المسجد) في الآية السابقة مجروراً بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، لا بالعطف على كلمة (سبيل)[64]، وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقول الشاعر[65]:

تُعَلَّقُ في مِثلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَينَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فقد عطف (الكعب) على الضمير المتصل المجرور بإضافة بين إليه، من دون إعادة الجار للضمير، ولو أعاد الجار لكان القول: فما بينها وبين الكعب[66].

يزاد على ذلك أنّ ابن مالك لم يكتف بتأييد ما ذهب إليه بالاستشهاد بالنص القرآني الذي جاء على رسم المصحف الشريف، بل استشهد بقراءة حمزة قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء: 1]؛ إذ قرأ بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، وهي قراءة منسوبة إلى بعض القرّاء، كابن عباس، والحسن، وأبي رزين، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وقرأ الجمهور بفتح الميم من الأرحام[67].

وقد ورد هذا النوع من العطف في كلام العرب نثراً وشعراً، ومن ذلك، قول الإمام علي– عليه السلام– كلّما ذكر اسم الحبيب المصطفى، قال: ((صلى الله عليه وآله))[68]، فيعطف كلمة (آله) على الضمير المجرور في قوله (عليه) من غير أن يعيد حرف الجر[69]، ومثله قولهم: ((ما فيها غيرُهُ وفرسِه))[70] بجر الفرس عطفاً على الضمير المجرور في (غيره).

ومن وروده في الشعر العربي قول الشاعر[71]:

فَاليَومَ قَرَّبتَ تَهجُونَا وَتَشتُمُنَا فَاذهَب فَمَا بِكَ والأيَامِ مِن عَجَبِ

وقد علّق ابن يعيش على هذا البيت؛ إذ قال: ((عطف الأيام على المضمر المتصل بالباء، وذلك قبيح إنّما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام))[72].

يتضح مما تقدم أنّ القول بجواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجار رأي قال به من تقدم ابن مالك من النحويين؛ مثل: يونس وقطرب والأخفش الأوسط، وبهذا قال الكوفيون أيضاً[73]، وقال بذلك أبو حيان الأندلسي لوروده بالسماع مثل هذا في النثر والنظم[74].

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّه جاء في القرآن الكريم ما يخالف قاعدة الجمهور في قوله تعالى: ((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ

وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)) [النساء: 162]، فكلمة (المقيمين) في موضع جر بالعطف على الكاف في (إليك) من دون إعادة الجار، والمقيمين الصلاة يقصد بهم الأنبياء (عليهم السلام) والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة[75]، والجمهور من النحويين يرون أنّ الواو اعتراضية والمقيمين: اسم منصوب على المدح لفعل محذوف تقديره: أعني[76].

وعلى الرغم من تمسك الجمهور بمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فإنّ الدكتور أحمد مكي الأنصاري اقترح تعديل القاعدة النحوية إلى الآتي: ((يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض))[77]، وجاء هذا التعديل استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم في قراءة سبعية متواترة ومحكمة، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) [النساء: 1]، وذلك بجر الأرحام بالعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار[78].

الخاتمة

توصل البحث إلى أنّ إضافة الشيء إلى نفسه ظاهرة قد وردت في مواضع عديدة من القرآن الكريم وكلام العرب، ولا معنى لإنكارها ورفضها من جمهور النحويين، ولهذا السبب أيّد بعض الدارسين المحدثين إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، ومن هؤلاء الدكتور جميل أحمد ظفر الذي ذكر بعض الشواهد القرآنية التي تخصّ هذه المسألة، أمّا بالنسبة لمن منع عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس فلا حجة له في ذلك؛ لأنّ النص القرآني أوثق نص في الوجود يمكن أن نستدل به على ورود عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وبالعكس' هذا فضلاً على أنّ الدكتور عبد العال والدكتور الأنصاري استندا إلى مصادر السّماع الصحيح المتمثلة بالقرآن الكريم، فضلاً على الشواهد من كلام العرب في جواز العطف بالرفع على موضع (إنّ) بعد استكمال الخبر بالإجماع وقبله، وجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار؛ لأنّ النص القرآني المحكم يكفي وحده لإجراء تعديل القاعدة النحوية، ولا يحتاج إلى مزيد من التأكيد؛ لأنّه أوثق نص في الوجود.

الهوامش:

(1) ينظر شرح التصريح:107/2.

(2) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش: 10/3، شرح الرضي على الكافية:2/ 244، شرح ابن عقيل: 2/ 48، همع الهوامع: 418/2، معاني النحو: 115/3-116.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ 61: 390/1، شرح التصريح:689/1-690.

(4) شرح التصريح:690/1-691.

(5) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 326.

(6) ينظر المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(7) ينظر محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عبّاس علي إسماعيل، للعام 2018–2019.
(8) ينظر المصدر نفسه.
(9) شرح الرضي على الكافية:2/ 243–244.
(10) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 415/1.
(11) ينظر النحو القرآني قواعد وشواهد: 430.
(12) همع الهوامع: 3/ 192، شرح الأشموني: 2/ 432، الأساليب الإنشائية في النحو العربي،لعبد السلام محمد هارون:119.
(13) مغني اللبيب :5/ 505.
(14) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(15) حاشية الصبان: 180/3.
(16) البحر المحيط: 252/1.
(17) الكتاب: 60/2.
(18) ينظر مغني اللبيب:5/516–517.
(19) المصدر نفسه:517/5.
(20) ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي، لعبد القادر حسين /98.
(21) ينظر حاشية الصبان: 3/ 180.
(22) الأساليب الإنشائية في النحو العربي:120.
(23) ينظر البيان في تفسير القرآن، للخوئي: 41.
(24) ينظر حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني:20–21، أثر النحاة في البحث البلاغي:97.
(25) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:317.
(26) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ 23: 176/1.
(27) الكتاب: 155/2.
(28) ينظر إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى: 66.
(29) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 351/1– 353.
(30) ينظر الكتاب:155/2، شرح التصريح: 323/1.
(31) معاني القرآن:1/ 311.
(32) أسرار العربية: 152.
(33) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:317–318.
(34) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش:542/4، خزانة الأدب:323/4.
(35) ينظر المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لابن الراوندي، للدكتور عبّاس علي إسماعيل:261.
(36) ينظر معاني القران، للفرّاء:311/1، شرح الكافية الشافية : 512/1.
(37) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: 116.
(38) معاني القرآن:1/ 285.
(39) ينظر التبيان في تفسير القران :3/592–593.
(40) الكشاف:237/2.

(41) المحرر الوجيز:220/3.

(42) ينظر غرائب التفسير، للكرماني:335/1.

(43) ينظر مفاتيح الغيب، للفخر الرازي:56/12، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:374، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه، آمال عبد المحسن:115.

(44) ينظر التبيان في تفسير القرآن:281/1، مفاتيح الغيب: 55/12، استنباط القاعدة النحوية من القرآن:30.

(45) الكتاب: 2/ 155.

(46) ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 121، الكشاف:92/5، إعراب القراءات الشواذ، للعكبري: 316/2، البحر المحيط: 239/7.

(47) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي:95.

(48) معاني النحو:310/1-312.

(49) نظرية النحو القرآني:85.

(50) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(51) المرجع نفسه:85-86.

(52) ينظر المرجع نفسه:85.

(53) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ 3/65:2، التبيان في إعراب القرآن:175/1،، شرح المفصل، لابن يعيش:78/3.

(54) البحر المحيط:156/2.

(55) ينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة:248/2.

(56) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك:107، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك:2/ 665-666.

(57) شرح التسهيل:375/3-376.

(58) ينظر السبعة في القراءات:226، الكشف عن وجوه القراءات السبع:375/1، التيسير في القراءات السبع: 93.

(59) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ 3/65:2، شرح المفصل، لابن يعيش:78/3، إبراز المعاني، لأبي شامة الدمشقي:411.

(60) البحر المحيط:167/3.

(61) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:659/2.

(62) ينظر شرح التسهيل:375/3.

(63) ينظر شواهد التوضيح:108، شرح التسهيل:376/3.

(64) ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:317.

(65) ديوان مسكين الدارمي:53.

(66) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة /5/65:2، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:393/3.

(67) ينظر شرح التسهيل:376/3، التيسير في القراءات السبع:93.

(68) ينظر شرح نهج البلاغة، للأستاذ محمد عبده:30/1، 103، 104، 116.

(69) ينظر استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم:70.

(70) ينظر البحر المحيط:2/ 156.
(71) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش:78/3.
(72) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(73) ينظر شرح التسهيل:376/3، شواهد التوضيح:107، البحر المحيط:156/2.
(74) ينظر البحر المحيط:156/2، المطالع السعيدة في شرح الفريدة:248/2-249.
(75) ينظر نظرية النحو القرآني:76، محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عباس علي إسماعيل:2018-2019.
(76) ينظر التبيان في إعراب القرآن:407/1، محاضرات في النحو القرآني، للدكتور عباس علي إسماعيل:2018-2019.
(77) نظرية النحو القرآني:74.
(78) ينظر المرجع نفسه:74-75.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للأمام الشاطبي (ت590هـ)، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت665هـ)، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عضوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت .
- أثر النحاة في البحث البلاغي، دكتور عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (ت1962م)، قدم له الدكتور طه حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001م.
- استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم، نور الدين عبد الرسول عبد الحسين علي خان المدني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2002م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزور، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري(ت577هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،2007م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.

- البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط 8، دار أنوار الهدى، 1981م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ت.
- التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م.
- تفسير البحر المحيط،محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت604هـ)، ط1، دار الفكر ، بيروت، 1981م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م.
- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي(ت1067هـ)، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994م.
- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، 1970م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2002م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م.
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين بن مالك (ت672هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1982م.
- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي (ت643هـ)، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك (ت672هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، تاج القرّاء محمود بن حمزة الكرماني (ت505هـ)، تحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجلي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ت.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط5، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط2، دار المعارف، مصر، 1978م.
- الكتاب ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
- كتاب السبعة في القراءات السبع، ابن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط4، دار المعارف، القاهرة، 2010م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط1، الناشر مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها وهو شرح كتاب التبصرة في القراءات، أبو محمد بن أبي طالب بن مختار القيسي (ت437هـ)، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
- المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي(ت571هـ)، الدكتور عبّاس علي إسماعيل، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2015م.
- محاضرات في النحو القرآني ألقيت على طلبة الماجستير، الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل، 2018 – 2019.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق وتعليق الرحالة الفاروق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق العنّاني، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2007م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت370هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء (ت207هـ)، ط3، عالم الكتب ، بيروت، 1983م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط1، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007م.
- ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين، آمال عبد المحسن تايه عباس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، 2017م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد، الدكتور جميل أحمد ظفر، ط2، مكة المكرمة، 1998م.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط1، طبع بمطابع أبو الفتوح، 1405هـ.
- نهج البلاغة، الشريف الرضي، بشرح الأستاذ الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.